

## دبي لصناعات الطيران تعيد ترتيب أولوياتها

دبي - كشفت شركة دبي لصناعات الطيران عن ميلها إلى توسيع حجم أسطولها في الفترة المقبلة من خلال إبرام المزيد من الصفقات مع شركات الطيران لشراء وإعادة استئجار طائراتها، في خطوة يرى خبراء أنها ضمن مساعيها لإعادة ترتيب هيكله وأولوياتها في ظل أزمة كورونا.

ويأتي إعلان دبي لصناعات الطيران، وهي واحدة من أكبر شركات تاجر الطائرات في العالم، عن هذه الخطوة متزامنا مع توقعاتها أن تبدأ حركة الملاحة الجوية في الانتعاش بحلول منتصف العام المقبل.

وتسببت وكالة رويترز إلى فيروز تارابور الرئيس التنفيذي للشركة قوله إن "حركة الطيران ستشهد انتعاشا أسرع من المتوقع ربما في وقت قريب قد يكون في أوائل 2021 في أفضل الاحتمالات، لكن منتصف العام المقبل هو الأكثر ترجيحاً".

وكانت دبي لصناعات الطيران، المملوكة لمؤسسة دبي للاستثمارات الحكومية (صندوق الثروة السيادية لإمارة دبي)، قد أعلنت الأرباح الماضية أنها أبرمت 31 اتفاقاً للبيع وإعادة الاستئجار هذا العام ستوسع محفظة استثماراتها بمبلغ صافي 1.1 مليار دولار.

لكن أرباح المجموعة تراجعت إلى 167.3 مليون دولار خلال الأشهر التسعة المنتهية في 30 سبتمبر الماضي من 260.5 مليون دولار قبل عام بسبب إرجاء شركات طيران سداد مدفوعات التاجر نتيجة جائحة فيروس كورونا. وقال تارابور في مقابلة مع رويترز "دخلنا فترة الجائحة بوضع سيولة قوي جداً". وأضاف أن فرص إبرام المزيد من صفقات الشراء والتأجير تحسنت

في ظل وجود عدد أقل من شركات التاجر القادرة على استخدام السيولة ورأس المال بفعالية، في حين أن لدى شركات الطيران "احتياجات فورية وعاجلة".

وتملك دبي لصناعات الطيران أسطولاً مؤلفاً من 381 طائرة بقيمة بلغت في نهاية سبتمبر الماضي 12.5 مليار دولار، وفق ما أشارت إليه الأرقام على الموقع الإلكتروني للشركة الإماراتية. ويرجح تارابور أن يشهد العام المقبل توقيع الشركة على صفقات بيع وإعادة استئجار تمثل نمواً صافياً للأسطول يزيد قليلاً عن مليار دولار.

فيروز تارابور

فرص إبرام المزيد من صفقات الشراء والتأجير تحسنت

وتتمتع دبي لصناعات الطيران عن شراء طائرات من شركتي صناعة الطائرات الرئيسية إيرباص وبوينغ بسبب خلافات على الأسعار وتفضيل بدائل ذلك في الحصول على طائرات عبر الاستحواذ على شركة تاجر منافسة. ولكن تارابور يعتقد أن حدوث هذا غير مرجح حالياً لأن البائعين لا يأخذون في الاعتبار عند تحديد الأسعار تكلفة الضابطة الناجمة عن أزمة فيروس كورونا في تقييماتهم.

وتسعى دبي لصناعات الطيران إلى زيادة حجم أسطولها إلى 800 طائرة بحلول عام 2026 أو 2028، وهو ما قال تارابور إنه "هدف كبير"، لكنه استدرك بالقول إن "الشركة لا تزال تخطط للوصول إلى مثل هذا الرقم".

# المغرب يواجه الفقر المائي بأكبر محطة لتحلية مياه البحر في أفريقيا

### تنفيذ المشروع سيتم بالشراكة بين القطاعين العام والخاص



أظهرت السلطات المغربية عزيمة كبيرة لتنفيذ برنامجها الطموح المتمثل في بناء محطات تحلية مياه البحر، وهي تسير الآن نحو تشييد أكبر محطة في أفريقيا، للابتعاد تدريجياً عن خط الفقر المائي، بعد أن صار مشكلة استراتيجية للبلد في ظل تواصل الجفاف، الذي ضرب شمال القارة خلال السنوات الأخيرة.

الرباط - تسعى السلطات المغربية إلى تسريع وتيرة تنفيذ برنامجها المتعلق بتشيد محطات تحلية مياه البحر كإحدى الحلول البديلة لتغطية العجز الحاصل في المياه بالبلاد ضمن استراتيجية يشرف عليها العاهل المغربي الملك محمد السادس، ومتحدية كل العواقب التي سببها الوباء.

وتشكو العديد من جهات البلاد من نقص كبير في الماء الصالح للشرب نتيجة جفاف السدود التي كانت الرباط تعتمد عليها بشكل رئيسي لتغطية حاجة السكان في فترات احتياض الأمطار. وكشف وزير التجهيز والنقل والإمدادات والماء عبدالقادر اعمارة خلال مداخلة أمام لجنة البنية التحتية والطاقة والمعادن في مجلس النواب الخميس الماضي، عن مشروع لبناء محطة لتحلية المياه ستقام في مدينة الدار البيضاء، وهي تعتبر الأكبر في أفريقيا.

وقال اعمارة إن "التحول الذي سيحصل في المغرب هو إحداهن أكبر محطة لتحلية مياه البحر على مستوى أفريقيا، بطاقة 300 مليون متر مكعب سنوياً، حيث من المتوقع أن تحدث تحولاً بنوياً في قضية الماء ببلادنا".

وتؤكد الحكومة أن المشروع سيكون بالشراكة بين القطاعين العام والخاص ويحتاج إلى استثمارات بقيمة 1.97 مليار درهم (420 مليون دولار)، سيخصص نحو 220 مليون دولار لتجهيز البنية التحتية للقطاع الزراعي والباقي سيذهب إلى تجهيز البنية التحتية لإيصال الماء الصالح للشرب.

ويتمتع البرنامج بتعزيز الرصيد الوطني من المياه بإنجاز 20 سداً كبيراً بسعة 5.38 مليار متر مكعب، ما يمكن من بلوغ سعة تخزين إجمالية تقارب 27.3 مليار متر مكعب.

ويتصاعد القلق داخل الأوساط الاقتصادية والشعبية المغربية على غرار بقية دول شمال أفريقيا من تداعيات موجة الجفاف، التي تجتاح المنطقة بشأن تداعياتها على السياسة الاقتصادية لحكومات الدول لتحفيز النمو وتأمين أمنها الغذائي.

ولطالما حذر المختصون من أن ندرة المياه ستكون مشكلة مزمنة إذا لم تتمكن السلطات من إيجاد حلول جذرية وعاجلة على المدى القريب لتطويع إمكانيات البلاد في تخزين المياه للابتعاد تدريجياً عن خط الفقر المائي.

ويعتمد المغرب بشكل كبير على الأمطار لتحقيق أمنه الغذائي، وسط تحذيرات من أن الاحتياطات المائية لن

### مواجهة العطش التحدي الأكبر

وفي فبراير عام 2016، دشّن الملك محمد السادس المرحلة الأولى من مشروع معمل لتحلية مياه البحر، المنجز باستثمار إجمالي تفوق قيمته 6.1 مليار درهم (670 مليون دولار) بالمرج الصناعي الجرف الأصفر.

وكان الديوان الملكي قد أعلن في أبريل من العام الماضي عن شمول مشاريع تتضمن بناء 3 سدود في شمال البلاد استجابة للاحتياجات المتزايدة المتعلقة بالمياه بعد أن تزايد الطلب على المياه خلال السنوات القليلة الماضية، خصوصاً في الشمال بسبب التوسع في

المركز الحضرية والنشاط الصناعي. وبحسب الإحصائيات الرسمية، فإن المغرب يملك حوالي 23 مليار متر مكعب من المياه في المتوسط سنوياً، ويبلغ العجز السنوي من نحو مليار متر مكعب. وتصنف مؤسسات ومنظمات دولية

المغرب ضمن البلدان التي تعاني من نقص شديد في المياه. وتحتل البلاد المركز 22 في قائمة الدول الأشد نقصاً في المياه في تقرير أصدره العام الماضي المعهد الدولي للموارد الذي يراقب الموارد العالمية.

وقالت الأمم المتحدة مراراً إن ندرة المياه ستصبح مشكلة استراتيجية لدول شمال أفريقيا في حال لم تتمكن الحكومات من إيجاد حلول جذرية وعاجلة على المدى القريب لتطوير إمكانيات بلادها في تخزين المياه للابتعاد تدريجياً عن خط الفقر المائي.

توفر الحاجات الأساسية لاقتصاد البلد وسكانه، البالغ عددهم قرابة 33.7 مليون نسمة، على المدى المتوسط والبعيد.

ويكافئ دول شمال أفريقيا، يواجه المغرب شحاً في المياه بسبب الجفاف ولذلك فإن العمل على بناء محطات تحلية مياه البحر سيكون أحد الحلول المستخدمة لمواجهة الفقر المائي. وقال اعمارة إنه "استجابة للتحديات الراهنة سيتم الاعتماد على بناء السدود وتحلية مياه البحر ونجاعة استعمال الماء".

ورغم دخول مشاريع تحلية مياه البحر حيز التشييد، لكن خبراء يعتقدون أنها ليست كافية لحل المشكلة التي يتوقع أن تزيد إذا ما واجهت البلاد أزمة جفاف جديدة.

وانشأ المغرب أول محطة لتحلية مياه البحر عام 1976 بطرفاية جنوب البلاد بطاقة إنتاجية 70 متراً مكعباً في اليوم، اتبعتها بمحطات بمدى آخرى من بينها بوجدور.

وكان المحافظي قد دشّن في شهر مايو الماضي مشروع تحلية مياه البحر بإقليم الحسيمة بعد انتهاء التجارب الفنية عليها قبل دخولها الخدمة. ويهدف المشروع، وفق بيان للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب أصدره في ذلك الوقت، إلى تعزيز تزويد مدينة الحسيمة والمراكز المجاورة بالماء الشروب بصبيب إضافي يبلغ حوالي 17 ألف و 280 متراً مكعباً يومياً.

## دعوات لتخفيف الضرائب عن الفئات الضعيفة في المغرب

الرباط - قدم المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي المغربي رؤيته حول الضرائب المفروضة على مداخيل المواطنين في دراسة حديثة طالب من خلالها بإعادة النظر فيها بما يتماشى مع تمر به البلاد من ظروف بسبب كورونا. وذكر المجلس في دراسته التي حملت عنوان "الانعكاسات الصحية والاقتصادية والاجتماعية لفيروس كورونا والسبل الممكنة لتجاوزها" أنه من الأجدى أن تنظر الحكومة في كيفية التخفيف من معدل الضريبة المفروضة على الشرائح ذات الدخل المتوسط الأدنى.

وأشار معدوا الدراسة إلى أن هذه الوضعية ستكون أكثر فعالية، إن تسمح للعاملين الأكثر هشاشة بالانتقال إلى معدل ضريبي منخفض في حالة حدوث صدمات أو أزمات.

كما دعا المجلس إلى العمل على الاستفادة من جميع الأسر، التي تنتمي إلى فئة دخل معينة وخاصة تلك المنتمية للطبقة الفقيرة، التي تعاني الهشاشة، مبرراً أنه من المنتظر أن تكون لهذه الألية انعكاسات مهمة من حيث الحماية الاجتماعية للناس.

وكشف تقرير صادر عن المنوبية السامية للتخطيط المغربية، ومنظمة الأمم المتحدة، والبنك الدولي، في نهاية سبتمبر الماضي أن تداعيات تفشي فيروس كورونا، سترفع نسبة الفقر في المغرب إلى 19.9 في المئة بنهاية هذا العام من نحو 17 في المئة في 2019.

وسلّطت الدراسة الضوء على أهمية توسيع لائحة المستفيدين لتشمل الفئات الأكثر هشاشة على غرار الأشخاص في وضعية إعاقة جسدية أو غير القادرين على العمل، وحصر



عبدالقادر اعمارة

المحطة الجديدة ستحدث تحولاً بنوياً في قضية الماء ببلادنا

وأشار المدير العام للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب عبدالرحيم الحافظي في وقت سابق إلى أن المشروع سيوفر 150 ألف متر مكعب يومياً موجه للماء الصالح للشرب، وسيستفيد منه ما يناهز 1.6 مليون نسمة، كما سيعمل على تطويع القطاع الزراعي وكل ما يتعلق بإشكالية الري.

وأشار تاخر نزول الأمطار خلال المواسم الخمسة الأخيرة، القلق إزاء تحقيق نتائج هزيلة وارتفاع أسعار

الرباط - قدم المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي المغربي رؤيته حول الضرائب المفروضة على مداخيل المواطنين في دراسة حديثة طالب من خلالها بإعادة النظر فيها بما يتماشى مع تمر به البلاد من ظروف بسبب كورونا. وذكر المجلس في دراسته التي حملت عنوان "الانعكاسات الصحية والاقتصادية والاجتماعية لفيروس كورونا والسبل الممكنة لتجاوزها" أنه من الأجدى أن تنظر الحكومة في كيفية التخفيف من معدل الضريبة المفروضة على الشرائح ذات الدخل المتوسط الأدنى.

وأشار معدوا الدراسة إلى أن هذه الوضعية ستكون أكثر فعالية، إن تسمح للعاملين الأكثر هشاشة بالانتقال إلى معدل ضريبي منخفض في حالة حدوث صدمات أو أزمات.

كما دعا المجلس إلى العمل على الاستفادة من جميع الأسر، التي تنتمي إلى فئة دخل معينة وخاصة تلك المنتمية للطبقة الفقيرة، التي تعاني الهشاشة، مبرراً أنه من المنتظر أن تكون لهذه الألية انعكاسات مهمة من حيث الحماية الاجتماعية للناس.

وكشف تقرير صادر عن المنوبية السامية للتخطيط المغربية، ومنظمة الأمم المتحدة، والبنك الدولي، في نهاية سبتمبر الماضي أن تداعيات تفشي فيروس كورونا، سترفع نسبة الفقر في المغرب إلى 19.9 في المئة بنهاية هذا العام من نحو 17 في المئة في 2019.

وسلّطت الدراسة الضوء على أهمية توسيع لائحة المستفيدين لتشمل الفئات الأكثر هشاشة على غرار الأشخاص في وضعية إعاقة جسدية أو غير القادرين على العمل، وحصر

وكان المحافظي قد دشّن في شهر مايو الماضي مشروع تحلية مياه البحر بإقليم الحسيمة بعد انتهاء التجارب الفنية عليها قبل دخولها الخدمة. ويهدف المشروع، وفق بيان للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب أصدره في ذلك الوقت، إلى تعزيز تزويد مدينة الحسيمة والمراكز المجاورة بالماء الشروب بصبيب إضافي يبلغ حوالي 17 ألف و 280 متراً مكعباً يومياً.

## المركزي الأردني يؤجل سداد القروض حتى نهاية 2021

عمان - اتخذت السلطات المالية الأردنية إجراءات جديدة في سياق مواجهة تداعيات وباء كورونا على الأنشطة الاقتصادية عبر إعطاء مهلة لعام إضافي لسداد القروض، وذلك في محاولة لتخفيف آثار الأزمة الصحية، والتي تفاقمت بشكل متسارع على نطاق عالمي.

وفي تحرك لتطويق ما ترتب على سياسة إعادة فتح الاقتصاد، سمح البنك المركزي للمستفيدين من برنامج دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة بتأجيل الأقساط المترتبة عليهم حتى نهاية 2021، وفق ما ذكرته وكالة الأنباء الرسمية، وهي ثاني مرة يتخذ فيها مثل

هذا إجراء في غضون سبعة أشهر. وأوضح المركزي في تعميم وجهه للمؤسسات البنكية، أنه تم تعديل ضوابط العمل في البرنامج لدى الشركة الأردنية لضمان القروض، وأنه في ضوء استمرار الآثار السلبية للجائحة على القطاعات الاقتصادية المختلفة وللتخفيف عليها، وبموجب ذلك فإن كافة المصارف عليها تمديد فترة السماح للمطاة للعملاء.

وكان المركزي قد قرر في وقت سابق تخصيص برنامج تمويلي بقيمة 500 مليون دينار (قرابة 706 ملايين دولار) لتمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة

وبالإضافة إلى ذلك، فإن البعض يعتقد أن الإسراع في العمل على تعميم التعويض عن فقدان الوظائف أمر مهم للغاية، حيث أنه من شأن هذه الآلية للتثبيت التلقائي، أن تسمح لشرائح أوسع من العاملين بمواجهة التقلبات الظرفية، ومن ثم التقليل من خطر الإقصاء الاجتماعي.

وتؤكد الدراسة على ضرورة توفير الحماية الاجتماعية الشاملة للمواطن، طوال حياته، بغض النظر عن وضعيته المهنية، داعية إلى تخصيص ما بين اثنين إلى 4 نقاط من الضريبة على القيمة المضافة، لضخها في صندوق التضامن الاجتماعي، والذي يمكن استخدام موارده بشكل خاص للمساهمة في تمويل التغطية والمساعدات الاجتماعية.

وكان المركزي قد قرر في وقت سابق تخصيص برنامج تمويلي بقيمة 500 مليون دينار (قرابة 706 ملايين دولار) لتمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة



محاولات لحماية التوازن في السوق